المقدمة :

كل منا يعيش على أرض تحتضنه، في مساحة جغرافية معينة ومحددة، ونخضع لقانون أو دستور نعمل به تحت نظام سياسي معين، وجهة تشرف على أنشطتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من هنا ننطلق إلى مفهوم الدولة، فهناك أفراد (شعب)، وهناك أرض نعيش عليها ونستملك فيها (وطن)، وهناك جهة تدير الأمور، اعتماداً على نظام سياسي معين، وبدستور يحكم تصرفاتنا، فالدولة هي تجمع سياسي ذو نظام سيادي يمارس السلطات من خلال مؤسساته ومنظوماته وأجهزته المختلفة، وتتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي الحكومة والاقليم والشعب ، فلا يوجد دولة بلا حكومة تضبط الأمور وتسيرها و إقليم تبسط نفوذها عليه، ولا تسمح لأحد بالتعدي على حدوده وشعب شعب يحتكم إلى قوانينها، ويعيش على أرضها، وإلا فمن تحكم الدولة إذا لم يوجد الشعب، وفوق هذه العناصر، يجب أن يتم الإعتراف بهذه الدولة، كدولة مستقلة من باقي الدول، لتصبح كيانا مستقلا عن الآخرين، ترسم سياساتها بذاتها وتحمي شعبها على أرضه. هناك فرق بين الدولة والحكومة، فمفهوم الدولة هو أكثر إتساعاً من مفهوم الحكومة، حيث أن الدولة تمثل جميع المؤسسات حتى لو لم تكن حكومية، وتستوعب جميع الناس فيها كمواطنين، كما أن الدولة باقية مهما تغيرت الحكومات أو الأنظمة السياسية ، أما الحكومة فهي جزء من الدولة، أو العقل الذي يدير الدولة، وتسمى أيضا السلطة التنفيذية، وهي قابلة للتغيير والتبدل.

وهنالك شكلين رئيسيين للدولة هما الدولة البسيطة (الموحدة) التي تتميز بوحدة دستورها وسلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية بالرغم من انها قد تتخذ اشكال إدارية مختلفة فمنها الدولة الموحدة ذات المركزية الادارية والدولة الموحدة ذات اللامركزية الادارية ، وفي هذا النوع من الدول تكون السيادة والسلطة بيد الحكومة المركزية ، اما بخصوص الدولة المركبة (الاتحادية) فهي تنشأ عن اتحاد دولتين او اكثر ضمن نوع من أنواع الاتحاد الذي قد يكون شخصياً او تعاهدياً كونفدرالياً او فعلياً او اتحاداً فيدرالياً يقوم على أساس توزيع اختصاصات السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية للولايات وتكون هناك شخصية دولية واحدة هي الشخصية الدولية للاتحاد وتعتبر الولايات الداخلة في الاتحاد خاضعة للدستور الذي ينظم الدولة الاتحادية ، وحيث ان الفيدرالية طرحاً جديداً في الدولة العراقية نص عليه قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وكذلك دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ، وهو لم يدخل حيز التطبيق الحقيقي سوى ما هو قائم في إقليم كردستان والذي نص عليه الدستور العراقي على

اعتباره اقليماً اتحادياً بينما أجاز تشكيل أقاليم بين محافظتين او اكثر وسمح للمحافظات ان تبقى على حالها دون الحاجة الى الانضمام الى إقليم معين .

أن ارض كردستان العراق وسكانها الذين يغلب عليهم القومية الكردية هي ارض عراقية ، وسكان عراقيين ولا خلاف بين المختصين في مجال التاريخ والسياسة والجغرافية على ذلك ، ونظراً لأهمية الدولة فأن هناك تركيز على الثروة الوطنية بمختلف اشكالها ولكن بشكل اخص (الثروة النفطية) فهي من الموارد الواعدة اكثر من مجرد امتلاكها او الاحتفاظ بها ، وبالتعاون مع الحكومة الاتحادية لغرض الاستخدام الأفضل لهذه الثروة واستثمارها وإعطاء قوة اقتصادية وسياسية للدولة ،اذ ان قوة الدولة تقاس بمقدار صادراتها والتوسع في حجمها والتعاون على التقدم التقني والصناعي لها ووضعها في مكانه متفردة بين دول العالم ، ولكن اتخاذ القرارات بصوره مستقله من قبل الإقليم بين الحين والأخر سواء كانت كبيره او صغيره تعني وجود صراع يتأجج في كل حين بين الحكومة والاقليم في اطار الدولة الواحدة تبعاً للإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

تشكل العلاقات في الدولة الفدرالية العنصر الأساس في استقرار النظام السياسي فهي الركيزة التي من خلالها يمكن الدولة ان تتجنب الازمات والمشكلات بين المركز والأطراف التي من شأنها تقود الى عدم الاستقرار ومن ثم التفكك ، ويختلف نمط العلاقات من نظام فدرالي الى اخر استنادا الى عدد من العوامل من بينها : طبيعة النظام السياسي، البنية الاجتماعية والثقافية ، الاقتصاد الوطني وتوزيع عوائد الثروات الطبيعية ، كذلك الخلفية التاريخية السياسية التي صعدت من المطالب التي دعت الى تبني الفدرالية .

يسعى الإقليم من خلال الضغط على الحكومة المركزية مستغلاً الظروف الأمنية والسياسية التي يمر بها البلاد الى السيطرة على مخزون النفط في أراضي إقليم كردستان العراق والتعاقد مع شركات نفطية من دون علم وموافقة حكومة المركز ، فضلاً عن دستور الإقليم الذي يتقاطع مع النصوص الدستورية الواردة في الدستور الاتحادي ، فقد منح صلاحيات لرئيس الإقليم تشبه صلاحيات رئيس دولة مستقله فهو مسؤول عن الإقليم في الداخل والخارج فاذا كانت مسؤوليته واضحه في داخل الإقليم فما هي مسؤوليته خارج حدود الدولة ! وهذا تعارض واضح مع الدولة الاتحادية ، كما ان دستور الإقليم يمنع دخول قوات مسلحة اتحادية الى الإقليم الا بموافقة المجلس الوطني للإقليم في حين نرى تواجد لقوات البيشمركة في مناطق جنوب بغداد ومحافظتي كركوك والموصل، بينما لا يتطرق دستور الإقليم

لتواجد القوات الأجنبية في الاقليم ! ومن المخالفات الأخرى وجود ممثليات كردية خارج العراق، ومن الأمور الأخرى التي تبين عدم التزام الإقليم بكونه فدرالية رفضه الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤ وتغيب الأعضاء البرلمانيين الكرد عن المشاركة في التصويت على الموازنة ، وفي موازنة ٢٠١٣م، قد خصصت ١٧% منها الى الإقليم وطلبت ان يصدر الإقليم (٢٥٠) الف برميل باليوم وهي تصب في صالح الإقليم ولكنها جوبهت بالرفض ، ومازالت العلاقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان مرتبكة وقابلة للتأزم في أي لحظة من خلال جعل المواطن العراقي في الإقليم يتخندق قومياً حول القضية الكردية ، وتشكل قضية النفط محور الصراع الأساسي بين حكومتي المركز و الإقليم وهو الامر الذي يجب ان يهتم به ويتفق عليه القادة في بغداد واربيل ومنع حالة التصدع البنيوي الماثلة خطوطه في العلاقات العربية_ الكردية ، فالحكومة المركزية لا تريد الاعتراف بالعقود التي وقعتها حكومة الإقليم لعدم اطلاعها على حيثياتها في حين يعتبر الإقليم حقه مكفول بموجب الدستور .

كما ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم في اطار النظام السياسي الفدرالي العراقي تنطلق من شقين احدهما دستوري والأخر سياسي ، ويعتبر الشق الأهم في تحديد العلاقة بين الحكومة الاتحادية المركزية وإقليم كردستان كامناً في نوعية اداراك الوعي السياسي وبالنظر للفرق السياسية المتعاقبة التي تلت إقرار الدستور لعام ٢٠٠٥م، لم تستطع الوصول الى نقاط مشتركة وتفكيك المعادلات الصعبة فيما بينها فلاحظنا التزام الأطراف بمطالب عالية بعيد عن التنازلات وتطلعات أبناء الوطن الواحد ، فكانت السمه الغالبة هي عدم الثقة والخوف من الاخر واستثمار الفرص واستغلالها وفقاً للمصالح السياسية الضيقة جداً والتشبث بمفهوم ان ما يؤخذ بالسياسة سوف يكون حق ثابت لا تغيير عليه وان الأطر الدستورية في العراق ما هي الا سوى اطر يمكن الاحتجاج بها لأخذ ما يمكن اخذه ، وقد اثبتت السنوات الماضية ان الازمة هي بالأساس ازمة دستورية .

اما الشق الثاني فيتمثل بالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م، الذي جاء بعد التغيير السياسي لعام ٢٠٠٣م، بحد ذاته فيه كثير من التحفظات التي سببت نوع من الارباك في المشهد السياسي العراقي من حيث توزيع الصلاحيات وتقسيم التخصصات الدستورية لاسيما المادة (١١٠)التي حددت الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية وكذلك المواد (١١٢و١١٤)التي حددت الاختصاصات المشتركة بين الحكومة والاقليم والمادة (١١٥) التي تختص بالصلاحيات غير الحصرية للحكومة الاتحادية والمادة (١٢١) التي تختص بسلطان الإقليم، اما الواقع السياسي المتغير فبإمكانه حل هذا الارباك بممارسة المادة(١٤٢) التي تقر بوجود تعديل لدستور ٢٠٠٥م، وفق نص دستوري واضح لا لبس فيه .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة على اعتبار ان النفط يشكل أحد المرتكزات الأساسية لنهضة العراق المعاصرة ، وقد ناضل الشعب العراقي من اجل استعادة ثرواته وانتزاعها من أيدي الشركات الأجنبية، إذ تأسست عدة شركات لاستغلال النفط منذ بداية ظهوره واكتشافه في الأراضي العراقية، وقد كان للنفط العراقي أثراً مهماً في التاريخ السياسي العراقي إذ كان له الدور الكبير في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، كما أن للنفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، فعائداته شكلت مصدراً مهماً لتمويل الميزانية وسد النقص في ميزان المدفوعات وتمويل مشاريع التنمية منذ البدايات الأولى لتصدير النفط العراقي، وللنفط الدور الكبير في الاستقرار الاقتصادي للعراق ، وان ما نتج عن قيام حكومة الإقليم بتوقيع عقود مع عدد من الشركات النفطية الأجنبية، وعرض مواقع استكشافية للاستثمار الأجنبي من دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية التي عدتّها غير قانونية ، انعكس سلباً على العلاقة المركزية الإقليمية ، فضلاً عما يمر به الاقتصاد العراقي والمرتكز على النفط بصورة أساسية بمرحلة أقل ما يقال عنها إنها تتسم بالفوضى وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية، وأن عدم إدارة شؤون النفط العراقي بصورة جيدة سيؤدي إلى تبعثر هذه الثروة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة لكونها تعيد رسم الطريق من اجل إيجاد وسيلة تضمن التوزيع العادل للنفط والغاز كونهما ملك لكل الشعب العراقي بمكوناته كافة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على قطاع النفط في اقليم كردستان العراق الذي يشهد نمو واتساع عمراني ملفت للنظر، كما ان قضية النفط في الاقليم تثير دوما جدلا واسعا لقضايا تتعلق بإدارة الملف النفطي من قبل حكومة الاقليم وتفسير المادة(١١٢) في الدستور العراقي وقضايا تصدير النفط وغيرها من النقاط التي تعتبر مصدر توتر دائم بين الحكومة الاتحادية والاقليم وبالأخص في المدة التي تلت الاحتلال الأمريكي في ٢٠٠٣م ، وما خلفته هذه المرحلة الانتقالية في البلد بجميع مكوناته واطيافه، فتظهر الصراعات بين الأطراف المتنازعة لفترات ثم تعود لتختفي عن الساحة الاعلامية وتجد التفاعل معها في الشارع وفي الاوساط المختصة من جوانبها القانونية والسياسية ، كما تحاول الدراسة ايضاً تحديد أهم نقاط الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في مجال النفط، وأهم الاختلالات في القطاعات الاقتصادية من ناحية، ومدى فاعلية السياسات المتبعة في إيجاد حلول لتلك الخلافات من ناحية أخرى.

إشكالية الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في طرح علاقة سببية بين متغيرين، اذ ان هناك تنازع في الاختصاصات والصلاحيات بين جانبين هما الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في مجال النفط والغاز، مع تصاعد الدعوات من قبل حكومة الإقليم من اجل زيادة تصدير النفط من حقول الإقليم بمعزل عن وزارة النفط الاتحادية ، فلقد كان النفط والغاز من بين النقاط الخلافية الكبيرة التي شهدتها العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، وقد مثل قانون النفط والغاز أو التوزيع العادل للثروات احد نقاط الخلاف الرئيسة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، فرغم إقرار قانون النفط والغاز لإقليم كردستان رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧م، ألّا أن حكومة إقليم كردستان تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط، وان يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية داخل الإقليم بينما ترى الحكومة الاتحادية أن النفط يجب أن يكون كله بيدها وهي وحدها لها حق توقيع العقود النفطية والإشراف الكامل عليها.

وبصوره عامه تتلخص المشكلة في نقطة أساسية مفادها ان النظام السياسي العراقي يشهد حالة من الارتباك في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان التي تحتاج الى إعادة تنظيم والتقيد بالالتزامات القانونية التي تؤطر هذه العلاقة لتحقيق الاستقرار السياسي .

فرضية الدراسة:

ان استقرار النظام السياسي وتطوره في الدولة الفدرالية التي تشهد تنوعاً اثنياً ودينياً يعتمد على بناء علاقات إيجابية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم وتنظيمها في اطار دستوري واضح وصريح خالي من الارباكات التي قد تنعكس سلباً على وضع العلاقات القائمة في اطار الدولة الواحدة، وتتمثل فرضية الدراسة بان العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان والتوتر المستمر فيها يمكن معالجته من خلال التحاور المثمر للتوصل الى نتائج تخدم ابناء الشعب العراقي كافه .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وكذلك المنهجين الاستنباطي والاستقرائي ، فمن حيث المنهج الاستقرائي انطلقت الدراسة من مسلمات أو متغيرات واقعية، ثم حاولنا عبر المنهج الاستنباطي استنباط آثارها أو انعكاساتها على العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم.

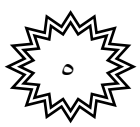

هيكلية الدراسة:

توزعت الدراسة على ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فقد تناول الفصل الأول العلاقة بين المركز والاقليم ، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث إذ تحدث المبحث الأول عن المسألة الكردية في العراق حتى اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م، من خلال التطرق الى اصل الكرد ونشأتهم ومن ثم المسالة الكردية حتى عام ١٩٥٨م ، ومن ثم تاريخ اقليم كردستان العراق مع رؤية في امكانات الاقليم الطبيعية وبيان حدود الاقليم بعد عام ٢٠٠٣م ، إما المبحث الثاني فقد تناول حصة إقليم كردستان العراق من الميزانية الاتحادية، من خلال البنود الدستورية التي تتحدث عن ذلك، بالإضافة إلى حصة الإقليم من الميزانية ونسبة سكان إقليم كردستان من هذه الميزانية، وتطرق المبحث الثالث إلى اختصاصات الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في ابرام العقود والمعاهدات .

إما الفصل الثاني فقد تناول بالتحليل عقود الشركات النفطية الأجنبية التي أبرمت مع حكومة إقليم كردستان، وقسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث، إذ تكلم المبحث الأول عن رؤية في عقود مشاركة الانتاج ، إما المبحث الثاني فقد تناول الامكانات النفطية في العراق ، وتناول المبحث الثالث عقود الشركات النفطية الأجنبية في إقليم كردستان.

إما الفصل الثالث فقد تناول إدارة الثروات النفطية والغازية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، إذ درسنا في المبحث الأول تصدير النفط والغاز من إقليم كردستان الى تركيا ، وتناول المبحث الثاني دور الحكومة الاتحادية في ادارة النفط والغاز من خلال التطرق الى قانون النفط والغاز ومن ثم بيان جولات التراخيص للحقول التي قامت بها الحكومة الاتحادية مع بعض الشركات الأجنبية ، و المبحث الثالث اختص بدور حكومة اقليم كردستان في ادارة النفط والغاز العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم من خلال الاتفاق النفطي بينهما ومن ثم التطورات الحاصلة في القطاع النفطي والتوقعات بعد عام٢٠١٤م، ومن ثم تلى ذلك خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال مجريات الدراسة وتبعتها بجمله من التوصيات على ضوء ما تقدم .. والله ولي التوفيق .